

محكمة الجنايات الدولية تصدر أمراً بإلقاء القبض على

الخليج 15/07/2008

الرئيس السوداني

الخرطوم عماد حسن :

دخلت السودان في مواجهة جديدة مع المجتمع الدولي جاءت هذه المرة عبر قرار المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، لويس مورينو أوكامبو الذي اصدر أمس أمراً رسمياً بإلقاء القبض على الرئيس السوداني عمر البشير بتهمة جرائم الحرب المرتكبة في دارفور والإبادة الجماعية وجرائم أخرى ضد الإنسانية، فيما اعتبرت الحكومة السودانية ان هذا الطلب يضر بالسلام في هذا الاقليم، مؤكدة في الوقت ذاته استمرار تعاونها مع الامم المتحدة.



1/1

وأظهرت مذكرة لمحكمة الجنايات الدولية ان الادعاء في المحكمة يسعى لإلقاء القبض على الرئيس البشير بذريعة ان "قوات وعلماء" تحت قيادة البشير قتل ما لا يقل عن 35 ألف مدني كما تسببت في "موت بطيء" لما يتراوح بين 80 و265 ألفاً شردهم القتال. واتهم أوكامبو في المذكرة الرئيس السوداني بانه يريد "وضع حد لتاريخ شعوب" دارفور.

وقال الناطق باسم الخارجية السودانية علي الصديق ان طلب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية "تجاهل تماماً الجهود التي تقوم بها الحكومة والقوى الاقليمية والدولية" لاحلال السلام في دارفور الذي يشهد حرباً أهلية منذ أكثر من خمس سنوات. و اضاف ان طلب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بتوقيف البشير سيؤدي "من جهة الى شعور المتمردين بالانتصار وبالتالي ربما يمضون قدماً في شن هجمات على اهالي دارفور وعلى قوات اليوناميد (لحفظ السلام التي تقودها الامم المتحدة في دارفور والمكونة اساساً من وحدات افريقية)". وتابع "من جهة اخرى فإن هذا سيؤدي الى تعقيد العلاقة بين السودان والامم المتحدة.. فنحن لا نعرف ما هو رد فعل الامم المتحدة تجاه التعامل مع رئيس الجمهورية الذي تعتبره المحكمة الجنائية مجرماً". ولكن الخرطوم تؤكد ان الخطوة التي اقدم عليها المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لن تمنع الحكومة

السودانية من مواصلة الجهود للتوصل الى تسوية سياسية للنزاع في دافور ولا على دعمها لقوات اليوناميد. ونفى الناطق باسم الخارجية نية حكومته طرد موظفي الامم المتحدة او دبلوماسيين اجانب ردا على تحرك المحكمة الجنائية الدولية وهو ما كان يخشاه بعض المسؤولين الغربيين.

من جانبه، رفض علي عثمان طه نائب الرئيس السوداني "ادعاءات" المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بقيام البشير بتنظيم عملية "ابادة جماعية" في دارفور ووصفها باتها "باطلة وكاذبة". وقال في مؤتمر صحافي ان "السودان ليس عضوا في المحكمة الجنائية الدولية" وبالتالي فلا ولاية لها عليه. واعتبر ان "الادعاءات التي ساقها المدعي العام بأن السياسة التي اتخذها الرئيس (البشير) ادت الى نزوح اعداد كبيرة من السكان باطلة وتكذيبها عوامل التاريخ والجغرافيا والحراك الاجتماعي". واكد نائب الرئيس السوداني ان "الصراعات القبلية في دارفور" كانت موجودة قبل تولي نظام البشير السلطة في العام 1989 وان النزاعات الاقليمية خصوصا الصراع الداخلي في تشاد والنزاع الحدودي الذي نشب بين تشاد وليبيا في الثمانينات ادى الى "انتشار واسع للأسلحة وتيسير سبل الحصول عليها في دارفور قبل وصول البشير للسلطة". واعتبر ان "المدعي العام تجاهل هذه الحقائق لتضليل المحكمة والرأي العام الدولي". وعلى صعيد العملية الهجين في دارفور أكدت شيرين زوربا نائبة المتحدث الرسمي باسم بعثة اليوناميد ان القوات الهجين تواصل العمليات الميدانية الأساسية حاليا وتراقب الوضع عن كثب والتركيز على تفويض البعثة لحماية المدنيين، وتوقعت زوربا تعاون الحكومة في تسهيل عملية البعثة.

وبدت الخرطوم هادئة نهار أمس، وكشفت جولة سريعة لـ "الخليج" على مراكز صناعة القرار هدوءا حذرا، بينما شرع التلفزيون السوداني في بث مباشر لردود فعل الشارع السوداني التي جاءت كلها مناهضة ورافضة للقرار، بل بدت الآراء ساخرة من "محاولة اوكامبو إحراج الرئيس وحكومته عبر آلية ترفضها معظم دول العالم وعلى رأسهم الولايات المتحدة". وفيما تدرس الخرطوم خيارات عديدة للرد على القرار حسب مصادر رفيعة فقد تحفظت عن الحديث في الامر، وقالت ان الرد الذي يطبخ الآن على نار هادئة سيكون قويا، دون ان تشير إلى تفاصيل، فيما قال بريان كيللي المتحدث الرسمي باسم بعثة الأمم المتحدة بالسودان إن البعثة تعمل بالموظفين الأساسيين فقط كإجراء احترازي لما يمكن أن يصدر من رد فعل على قرار محكمة الجنايات الدولية، مضيفا أن البعثة تعمل مع الحكومة على ضمان تنفيذ تكليف البعثة.

وقال عبد المحمود عبد الحليم مندوب السودان الدائم لدى الأمم المتحدة ان العديد من المراقبين لاحظوا ضعف حيثيات المدعي العام، وأشاروا إلى ان ما تقدم به عبارة عن بيان سياسي وليس قانونياً يوضح إفلاسه دون شك، وقد حذر الكثيرين من مغامرات المدعي العام التي تلقي بظلال سلبية على العلاقة البناءة بين الأمم المتحدة والسودان.